إشكاليّات العلاقات الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة

منير الحمش

من الوحدة إلى التقسيم

عندما سيطر العثمانيّون على بلاد الشام عام ١٥١٦ قسّموها إلى مجموعة ولايات (ولاية دمشق، ولاية حلب، ولاية بيروت) ومجموعةِ متصرفيّات (دير الزُّور، جبل لبنان، القدس). وقد شكّلتْ هذه السيطرة امتدادًا وحدويّاً وسياسيّاً واقتصاديّاً وعسكريّاً وجغرافيّاً استمرّ، على الرغم من الاستثناءات أو الأحداث المصطنعة، إلى نهاية الحرب العالميّة الأولى (١٩١٨). وأسفرتْ إحدى نتائج الحرب، كما هو معلوم، عن تقسيم البلدان العربيّة بين دول الاستعمار الغربيّ تنفيذًا لاتفاقيّة سايكس ـ بيكو السريّة (١٩١٦)، وتكرّس هذا التقسيم في مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠). وبذلك أصبح لبنان وسوريّة وحدةً اقتصاديّةً وسياسيّةً تحت سلطة الانتداب الفرنسيّ، في حين أصبحت القدسُ وشرقُ الأردنّ تحت سلطة الانتداب الانكليزيّ. وكان ذلك أوّلَ انفصالٍ في بلاد الشام في العصر الحديث.

عملتْ سلطةُ الانتداب الفرنسيّ على إحداث التجزئة السياسيّة وتعميقها، جنبًا إلى جنب مع انتهاج سياسة التوحيد الاقتصاديّ. فقد أصدر الجنرال غورو مجموعةً من القرارات قضَتْ بإنشاء دويْلات في المشرق العربيّ هي دولةُ لبنان الكبير ودولةُ العلويّين ودولةُ حلب (١٩٢٠) ودولةُ جبل الدروز (١٩٢٢) بهدف تسهيل عمليّة السيطرة على هذه البلاد، إلاّ أنّ ذلك لم يَنَلْ من التقاء سائر الفعاليّات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في سوريّة ولبنان، الأمرُ الذي جعلهما يشكّلان وحدةً اقتصاديّةً تحت سلطة الانتداب الفرنسيّ. وتجسّدتْ هذه الوحدة بإصدار قوانين نقديّة موحّدة قضت بإيقاف التعامل بالعملة التركيّة والليرة المصريّة، وإصدارِ الليرة الورقيّة السوريّة ـ اللبنانيّة من خلال «بنك سوريّة» (١٩٢٠). كما تجسّدتْ هذه الوحدةُ باتفاقيّة كانون الثاني ١٩٢٣ التي تمّ بموجبها إصدارُ نقود سوريّة ـ لبنانيّة بامتيازٍ لبنك سوريّة ولبنان لمدة ١٥ عامًا جرى تجديدُها بعد ذلك لمدة ٢٥ عامًا ابتداءً من كانون الثاني ١٩٤٠. وقد استمرّت الارتباطاتُ النقديّةُ مع فرنسا، إضافةً إلى تجاذبات بريطانيا وتدخُّلاتها، حتى عام ١٩٤٨، رغم استقلال لبنان عام ١٩٤٣ وسوريّة عام ١٩٤٦.

وارتبطتْ سوريّة بلبنان في وحدة جمركيّة إلى جانب الوحدة النقديّة. كما تمّ عقدُ العديد من المؤتمرات الاقتصاديّة المشتركة، وأهمُّها اثنان: الأول هو المؤتمر الصناعيّ الاقتصاديّ الذي عُقد في دمشق بإشراف غرفة تجارة دمشق عام ١٩٢٩ وهَدَفَ إلى الوقوف على حالة الصناعات الوطنيّة ودراسةِ الطرق المؤدّية إلى تنشيطها وبثّ فكرة التعاون والمساعدة بين أربابها؛ والثاني هو المؤتمر الاقتصاديّ عام ١٩٣٨ الذي عُقد في غرفة تجارة بيروت، وخَرَجَ بقرارات مفادُها الإبقاءُ على المصالح المشتركة موحّدةً بين البلديْن، وعدمُ الموافقة على مبدإ الانفصال الجمركيّ بين سوريّة ولبنان، والإصرارُ على تعميق الروابط الاقتصاديّة، وإزالةُ الحواجز الجمركيّة بينهما. كما تمّ في هذا المؤتمر الاتفاقُ على تحديد حصة كلّ من البلدين من مداخيل الجمارك تبعًا لدرجة الاستهلاك العامّ في كلٍّ منهما.

بعد نيل البلديْن استقلالَهما، وقبل أن يتسلّما الصلاحيّات الاقتصاديّة من السلطة المنتدبة، تمّ الاتفاقُ على تحديد المصالح المشتركة وإقامة «المجلس الأعلى للمصالح المشتركة» لمتابعة جميع المسائل المتعلّقة بالتعاون الاقتصاديّ والاجتماعيّ بين البلديْن (١٩٤٣). وقد تولّى هذا المجلسُ الإشرافَ على جميع هذه المصالح وإداراتِها، وإعدادَ التشريعات اللازمة والاتفاقيّات التجاريّة والاقتصاديّة الدوليّة وعرضَها على الحكومتيْن لإقرارها. ونصّت الاتفاقيّةُ الموقّعةُ بين البلديْن على أنّهما يُؤلّفان منطقة جمركيّة واحدة ذاتَ وحدة جمركيّة واحدة، تُنقل البضائعُ ضِمْنَها بحريّة كاملة، ومن دون أيّة ضريبة أو رسم جمركيّ. كما نصّ الاتفاق على توزيع موارد المصالح المشتركة بنسبة ٥٦٪ لسوريّة و٤٤٪ للبنان.

إشكاليّات العلاقات الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة

وحُدِّدتْ مدّةُ الاتفاق بسنتين تجدّدُ حُكْمًا، ما لم يَطْلب أحدُ الطرفيْن نقضَه قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء العمل به.

إلاّ أنّ تطورات سياسيّة واقتصاديّة حصلتْ بعد توقيع هذه الاتفاقيّة، ثم تسارعت الأحداثُ لتؤدّي إلى الانفصال التدريجيّ للمصالح المشتركة. وكانت البداية في اتفاق شتورة عامَ ١٩٤٣، الذي أصبحتْ بموجبه العلاقةُ الاقتصاديّةُ مقتصرةً على الاتحاد الجمركيّ دون باقي تلك المصالح. وبعد سلسلة من الأحداث وتداعياتها التي قادت إلى الانفصال النقديّ عام ١٩٤٨، جرى في سوريّة انتهاجُ سياسة الحماية الاقتصاديّة لصناعاتها الوليدة، في حين انتهج لبنانُ سياسةَ حريّةِ التجارة، وهو ما قاد في عام ١٩٥٠ إلى الانفصال الجمركيّ بين البلديْن.

لكنّ المسؤولين في كلا البلديْن كانوا يُدْركون تمامًا أنّه لا يُمْكن تجاهلُ الروابط الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة بين سوريّة ولبنان. فكانوا يلجأون باستمرار إلى تغطية العجز في الإجراءات الحكوميّة من خلال عقد الاتفاقات التجاريّة والاقتصاديّة التي كان أهمُّها: الاتفاقُ التجاريُّ بين سوريّة ولبنان عام ١٩٥٣، المعدّلُ عام ١٩٦٨؛ والاتفاقُ الأوّلُ للوحدة الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة عامَ ١٩٥٥. وهذا الاتفاق الأخير نَصَّ على قيام وحدة تدريجيّة اقتصاديّة كاملة بين سوريّة ولبنان تَضْمن بصورةٍ خاصةٍ حريّةَ انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع والمنتجاتِ الوطنيّة والأجنبيّة، وحريّةَ العمل والإقامةِ وممارسةِ النشاط الاقتصاديّ، وحريّةَ التملّك والإيصاء والإرث، وحريّةَ النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات. كما تَضَمّن الاتفاقُ إقامةَ «المجلس الاقتصاديّ المشترك للوحدة الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة» الذي تنبثق عنه مجموعةٌ من اللجان، ومنها لجنةٌ جمركيّة وأخرى اقتصاديّةٌ وثالثةٌ ماليّةٌ.

إلاّ أنّ الخطوة الهامة التي تُشكّل منحًى إيجابيّاً كانت بعد قيام الحركة التصحيحيّة في سوريّة، حيث تمّ توقيعُ بروتوكول ١٩٧٠ الذي أُحدثتْ بموجبه «الهيئةُ الدائمةُ اللبنانيّة ـ السوريّة» لمعالجة القضايا التي تهمّ البلديْن وفقًا للأنظمة المعمول بها في كلّ منهما. وجرى إعدادُ مشاريع الاتفاقات، واتخاذُ الترتيبات العمليّة اللازمة لتأمين تنفيذها .

معاهدة الأُخوّة والتعاون والتنسيق (١٩٩١)

بعد التطوّر الحاصل في العلاقات السياسيّة، والدور الذي قامت به سوريّة خلال الأحداث المريرة التي كادت تُودِي بوحدة المجتمع اللبنانيّ وبأساس قيام الدولة اللبنانيّة، وَجدتْ سوريّة ولبنان ضرورةَ مأسسة العلاقات بينهما في معاهدةٍ تنظِّم هذه العلاقات على الصّعد كافةً. فتمّ توقيعُ «معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق» (٢٢ أيار ١٩٩١). وقد ركّزتْ هذه المعاهدة على تحقيق درجة عالية من التعاون والتنسيق بين البلديْن الشقيقيْن في جميع المجالات، بما يحقّق مصلحةَ البلديْن في إطار سيادة كلٍّ منهما واستقلالِه، وذلك بهدف توفير الازدهار والاستقرار، وضمانِ الأمن القوميّ والوطنيّ، وتوسيع المصالح المشتركة وتعزيزها. كما حَدّدت المعاهدةُ الأسسَ التي تقوم عليها السياسةُ الخارجيّةُ للبلديْن، انطلاقًا من كونهما عضوَيْن ملتزميْن بميثاقَيْ جامعة الدول العربيّة والأمم المتحدة. وبموجب المعاهدة أُحدثت الأجهزةُ التي ستقوم بعمليّة تحقيق أهدافها، كما حُدِّدتْ مهامُّها. وهذه الأجهزة هي: المجلس الأعلى برئاسة رئيسَي الجمهوريّة، وهيئةُ المتابعة والتنسيق، ولجنةُ الشؤون الخارجيّة، ولجنةُ الشؤون الاقتصاديّة، ولجنةُ شؤون الدفاع، والأمانةُ العامة.

وفي إطار المعاهدة، تمّ التوقيعُ على عدد كبير من الاتفاقيّات التي يُمْكن تلخيصُ ما جاء فيها على النحو التالي: ١) إقامة أعلى

معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق: مأسسة العلاقات بين البلدين (١٩٩١)

درجات التعاون والتنسيق بين البلدين، بما يَضْمن مصالحَهما الأساسيّة، وعلى أساس المعاملة بالمِثْل، وصولاً إلى تحقيق التكامل الاقتصاديّ بتحقيق السوق المشتركة على نحو تدريجيّ. ٢) تنسيق الأعباء الداخليّة للسلع الوطنيّة، توصّلاً إلى إطلاق حريّة التبادل التجاريّ. ٣) تنسيق السياسات الزراعيّة بما يؤدّي الى تنمية القطاع الزراعيّ. ٤) تنسيق السياسات المشجِّعة للنشاط الصناعيّ. ٥) التبادل والتنسيق في مجالات الطاقة الكهربائيّة والمائيّة والنفطيّة والثروة المعدنيّة. ٦) تنسيق السياسة السياحيّة. ٧) إطلاق حريّة العمل والاستخدام والإقامة وممارسة مختلف الأنشطة الاقتصاديّة والمهنيّة. ٨) التعاون والتنسيق في مجالات الصحة والشؤون الاجتماعيّة. ٩) تدعيم النشاط الاستثماريّ بين البلدين. ١٠) تنسيق التشريع الضريبيّ والماليّ.

والآن ماذا على صعيد التنفيذ؟ إلى أين وصلتْ مسيرةُ التكامل الاقتصاديّ بين البلدين في إطار هذا الكمّ الكبير من الاتفاقيّات؟

أولاً: في مجال التبادل التجاريّ. كانت الخطوة الأساسيّة والهامة قد اتُّخِذَتْ في مجال مسيرة التكامل الاقتصاديّ عندما تقرَّرَ إطلاقُ حريّة تبادل المنتجات الصناعيّة الوطنيّة المنشأة بين سوريّة ولبنان اعتبارًا من ١٩٩٩/١/١، ضِمْنَ أحكام منطقة التجارة الحرة العربيّة الكبرى، على أن يَقْترن ذلك بتخفيض الرسوم الجمركيّة السارية المفعول بين البلدين على هذه المنتجات بواقع ٢٥٪ سنويّاً اعتبارًا من التاريخ المذكور. وبذلك فإنّ التبادل التجاريّ أصبح خاضعًا لثلاث اتفاقيّات هي: اتفاقيّة عام ١٩٥٣، واتفاقيّة تيسير وتنمية التبادل التجاريّ بين الدول العربيّة التي تقضي بتخفيض الرسوم الجمركيّة والرسوم ذات الأثر المماثل بنسبة ٢٠٪ اعتبارًا من ١٩٩٩/١/١، والاتفاق الثنائيّ الجديد بين البلدين القاضي بتخفيض الرسوم ذاتها بنسبة ٢٥٪ سنويّاً على السلع الصناعيّة السوريّة أو اللبنانيّةِ المنشإ المتبادلة بين البلدين.

وقد واجه عمليّةَ التبادل التجاريّ ضمن هذه الاتفاقات عددٌ من المسائل مثل: ١) الفروقات الناتجة من جداول التعرفة الجمركيّة المعتمدة والمطبّقة في كلّ من البلدين. ٢) أسعار صرف الدولار الأميركيّ: فلبنان يَعْتمد سعرًا تحويليّاً واحدًا للدولار وفقًا للنشرة التي يُصدرها مصرفُ لبنان في مطلع كلّ شهر، في حين أنّ الجمارك السوريّة تَعْتمد أسعارًا تحويليّة مختلفة. ٣) شهادات المنشإ.

وقد حاولت اللجنة الاقتصاديّة المشتركة وضعَ آليّة تنفيذ تتجاوز إشكاليّة الرسوم الجمركيّة. كما تمّ وضعُ آليّة للتأكد من صحة شهادة المنشإ. وسعت الحكومتان إلى تحقيق أعلى درجات التعاون في مجال تحرير تبادل بعض المنتجات الصناعيّة، ودراسة إقامة مصنع مشترك لتصنيع التبغ والتنباك، واعتماد لوائح جمركيّة بالمطابقة بين البنود التعريفيّة للسلع الصناعيّة المشمولة بالاتفاقات. ولكنّ الجهات المعنيّة في البلدين تجد صعوبةً بالغةً في التنفيذ. ويعود ذلك إلى الإجراءات الإداريّة، وإلى مجموعة من العوائق التي تَحُول دون الارتقاء بعمليّة التبادل التجاريّ الذي اعتُبِرَ بمثابة الخطوة الأولى لعمليّة التكامل بين سوريّة ولبنان.

ثانيًا: في مجال المشروعات الاقتصاديّة المشتركة. يُعتبر مجالُ إقامة المشروعات الاقتصاديّة المشتركة مدخلاً مهمّاً من مداخل إتمام مسيرة التكامل الاقتصاديّ. إلاّ أنّ ما يقف حائلاً دون إقامة مشروعات استثماريّة مشتركة معتبرة هو الأمور التالية: ١) الشكوك المتبادلة، والشعور بعدم الأمان والثقة، وعدم وجود المناخ الاستثماريّ الملائم. ٢) عدم توفر الأنظمة والقوانين والإجراءات الإداريّة المساعدة، على نحو متكامل ومتناسق. ٣) عدم نضوج أفكار متميّزة لإقامة مشروعات ذات جدوى اقتصاديّة عالية.

إشكاليّات العلاقات الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة

ورغم ذلك، فقد بدأ رأسُ المال اللبنانيّ بالاستثمار في سوريّة في ظل قانون تشجيع الاستثمار، بالمشاركة مع رأس المال السوريّ. وحتى نهاية عام ١٩٩٩ بلغ تدفقُ رأس المال اللبنانيّ ما نسبتُه حوالى ١٨٪ من إجماليّ الاستثمارات العربيّة في سوريّة. ويأتي لبنان في المرتبة الثانية بعد السعوديّة بين الدول العربيّة التي لها استثماراتٌ في سوريّة. وقد توزعتْ هذه الاستثمارات بين مشروعات النقل والنشاط الصناعيّ. كما أنّ هناك عددًا من المشروعات الجديدة التي بدأ خطواتٍ جديّةً لإقامتها. واستكمالاً للإطار المؤسسيّ للاستثمار، ومن أجل تغطية الجانب التمويليّ، فكّر مجلسُ الأعمال السوريّ ـ اللبنانيّ في إقامة شركة سوريّة ـ لبنانيّة قابضة برأسمالٍ قدرُه ١٠ ملايين دولار أميركيّ، يُنتظر أن تقوم بإحداث شركات فرعيّة مملوكة بكاملها للشركة أو تُسهم في إقامتها مع مستثمرين آخرين.

إشكاليّة العلاقات الاقتصاديّة بين سوريّة ولبنان

من استعراضنا التاريخيّ للعلاقات الاقتصاديّة بين البلدين نجد أنّ تطور هذه العلاقات كان دائمًا يرتبط بأمريْن اثنيْن: الأول هو التجاذب والتنافر في السياسات الاقتصاديّة والتجاريّة والماليّة، في ضوء العلاقات السياسيّة والسياسةِ الخارجيّةِ لكلا البلديْن. والثاني هو الخلفيّة الفكريّة التي تَحْكم السياسةَ الاقتصاديّة، والنهجُ الاقتصاديُّ المتَّبعُ في البلديْن؛ ففي حين تنطلق السياسةُ الاقتصاديّةُ في لبنان من نظريّة حريّة السوق والانفتاح التجاريّ، تنطلق السياسةُ الاقتصاديّةُ في سوريّة من الاقتصاد الموجَّه وحماية الصناعة والمنتجات الوطنيّة.

ومن هنا، إذ استعرضْنا تطوُّرَ التبادل التجاريّ الإجماليّ بين البلديْن بموجب الإحصاءات الرسميّة، نجد أنّ الارقام تتفاوت بين سنة وأخرى. إلاّ أنّ هذه الأرقام لا تعبِّر عن الواقع، لأنّ التبادل في السلع والمنتجات بين البلدين عن الطريق غير الرسميّ (التهريب) لا يُمْكن حصرُه أو إحصاؤه... هذا إلى جانب ما ينقله المسافرون من/ وإلى كلٍّ من البلدين، من البضائع والسلع المختلفة، يوميّاً في تنقلاتهم المستمرة بين الحدود.

إنّ شعار «شعب واحد في بلديْن» ليس شعارًا دون محتوى أو بلا أساس فعليّ. فالواقع أنّ هناك تداخلاً ديمغرافيّاً ومعيشيّاً وجغرافيّاً بين البلديْن من الصعب ـ إنْ لم يكن من المستحيل ـ أن تستطيع حدودٌ أو قوانينُ تجاهلَه: كالوقوف في وجه انسياب المواد والسلع عبر الحدود، أو انتقالِ العمالة السوريّة إلى لبنان. ففي مراحل عديدة، نجد انسيابًا كثيفًا للمواد والسلع من لبنان إلى سوريّة عبر نقاط الحدود الرسميّة، بواسطة الأشخاص أو تهريبًا عبر طرق التهريب المتعدِّدة، وذلك لتلبية احتياجات السوق السوريّة التي كانت تَفْتقر إلى بعض المواد والسلع لأسباب مختلفة. وكان هذا الأمر في الكثير من الأحيان يتمّ بتغاضي السلطات الجمركيّة السوريّة. لهذا نجد أنّ أسواقًا خاصةً أُقيمت في الجانب اللبنانيّ لتلبية احتياجات السوق السوريّة.

أما انتقال العمالة السوريّة إلى لبنان فهذا أمر ليس بالجديد. فقد كانت سوقُ العمالة اللبنانيّة تحتاج إلى العمالة السوريّة باستمرار، خاصةً في ميدان أعمال البناء وبعضِ الأعمال الأخرى التي يُحْجم اللبنانيّون عن القيام بها. وقد استُخْدِمَ موضوعُ «العمالة السوريّة في لبنان» سياسيّاً من قِبل بعض الفئات اللبنانيّة، فصَوَّرتْه على أنّه يشكّل أحدَ أسباب الأزمة الاقتصاديّة الأخيرة في لبنان، وأنّ العمّال السوريّين ينافسون العمالَ اللبنانيّين ويسبِّبون البطالة. إلاّ أنّ ذلك لا ينفي ضرورةَ قوننة انسياب العمالة السوريّة إلى لبنان وتنظيمها، ما دام ممكنًا استغلالُ هذه المسألة للإضرار بالعلاقات بين البلديْن، خاصة أنّ النشاط الاقتصاديّ في لبنان عمومًا لا يستطيع الاستغناءَ عن العمالة السوريّة.

في إطار معاهدة ١٩٩١ تمّ التوقيع على عدد كبير من الاتفاقيّات (توقيع ٣ اتفاقيّات عام ١٩٩٤)

أما عن التبادل التجاريّ، فلا بدّ من العودة إلى طرح مسألة الجدار الجمركيّ الموحّد. وهذا الأمر ليس بدعة، بل عودة إلى ما كان موجودًا منذ أكثر من نصف قرن بين سوريّة ولبنان. وهو أمر يقتضيه لا مستقبلُ العلاقات الاقتصاديّة ومسيرةُ التكامل فحسب وإنما أيضًا التطوراتُ على الساحتين العربيّة والعالميّة. ذلك أنّ هناك استحقاقاتٍ هامةً تَفْرضها اتفاقيّةُ منطقة التجارة العربيّة الحرّة، وكذلك تحرير التجارة الدوليّة في إطار منظمة التجارة العالميّة. ولذا فإنّ مسألة إقامة جدار جمركيّ واحد للبلدين يجب ألاّ يُنْظر إليه من زاويةِ ما سيحقّقه من ربح أو خسارة (آنيّاً) لهذا الطرف أو ذاك، بل من زاوية مصلحة الاقتصاديْن على المدى المتوسط والطويل. وفي هذا الإطار لا بدّ من تحليلٍ نظريٍّ للآثار السكونيّة للاتحاد الجمركيّ المنتظَر، من خلال مقارنة الإنتاج الصناعيّ وباقي الأنشطة والخدمات، بما يَخْدم عمليّةَ تيسير التبادل التجاريّ وتنميته. وهذا جهد كبير على الجهات المعنيّة في البلديْن القيامُ به، انطلاقًا من أنّ المنافسة في إطار اتحاد جمركيّ تَسْتبعد المنتَجَ الأقلّ كفاءةً وتَطْرح للمستهلك سلعًا ذاتَ جودة أفضل وأسعارٍ منافِسة. وسوف يؤدّي هذا إلى إعادة توزيع للموارد باتجاه أكثر كفاءةً، كما سيقلّ وينخفض عبءُ المؤسسات القائمة ذاتِ الأداء والكفاءة المتدنّية. وبالتالي فإنّ لدرجة السلع المتنافسة أو لكميّتها أهميّةً في تحديد الآثار الإيجابيّة وربحيّة الاتحاد الجمركيّ، على الرغم من انعكاسها السلبيّ المباشر على المؤسسات ذات الأداء والكفاءة المنخفضيْن.

إلى جانب هذا فإنّه توجد في البلدين سلعٌ متكاملة، ومن شأن قيام الاتحاد الجمركيّ خلقُ سوق موسّعة لتلك المنتَجات. كما أنّه سيَخْلق مناخًا للاستثمار لسلع تكامليّة غير منتَجة محليّاً، يُمْكن إقامتُها في ضوء الحماية الجمركيّة التي يَفْرضها قيامُ الاتحاد الجمركيّ. ومن هنا فإنّه لا بدّ من إجراء مراجعة للتبادل التجاريّ بين سوريّة ولبنان على مدى عشر سنوات ماضية على الأقل، وإدراج المنتجات التي تمّ تداولُها لأكثر من سنتين مثلاً، ومن ثم تصنيفها حسب الاستعمال إلى مواد أوليّة ووسيطة ونهائيّة. ومن هنا يُمْكن التفريقُ بين المنتجات المتكاملة والمتنافسة، بما يَسْمح للمخطِّطين في كلا البلديْن بالكشف عن مدى التخصص وأوجهِ المنافسة بالنسبة إلى المنتِجين الصناعيّين السوريّين واللبنانيّين على السواء.

أما بالنسبة إلى المنتَجات الزراعيّة، فلعلّ التوصُّل إلى «روزنامة زراعيّة» موحّدة بين البلديْن يَسْمح بتنسيق الجهود في ميدان الإنتاج الزراعيّ بالتركيز على التصدير للخارج، وهو ما يستدعي إقامةَ مؤسسات خاصة مشتركة للتصدير مزوّدةٍ بالتجهيزات المناسبة للفرز والتوضيب والتعبئة، وكذلك بإقامة المؤسسات الصناعيّة لإنتاج الصناعات الغذائيّة المختلفة. وهذا ما يَسْمح بالغاء حالة التذمر والتنافس غير المجدي بين المزارعين والمنتجين الزراعيّين في كلا البلديْن.

إنّ التطلع إلى إقامة هياكل إنتاجيّة مشتركة على الصعيديْن الصناعيّ والزراعيّ من شأنه خلقُ فرص جديدة لتفعيل العلاقات الاقتصاديّة بين البلديْن، إضافةً إلى مساهمة ذلك في رفع معدلات النمو الاقتصاديّ فيهما.

وثمة مجالٌ آخر لتعميق العلاقات الاقتصاديّة وجعلِها أكثرَ فعاليّةً، وهو المجال الماليّ والمصرفيّ، إضافةً إلى خدمات التأمين. ولعلّ المنطلق العمليّ في ذلك هو إيجاد تقارب وتنسيق في الأنظمة الماليّة والمصرفيّة، وإقامةُ المؤسسات المشتركة في الميدان الماليّ والاستثماريّ والمصرفيّ.

إنّنا نعتقد أنّ جهودًا حقيقيّة لم تُبذلْ حتى الآن للاستفادة من المناخ السياسيّ السائد بين البلديْن، واستثمار ذلك في دفع عجلة العلاقات الاقتصاديّة بينهما. ولعلّ هذا الأمر تُدْركه تمامًا القيادةُ السياسيّةُ في البلدين، الأمرُ الذي جعل الرئيس بشّار الأسد يؤكّد

إشكاليّات العلاقات الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة

في لقاء القمة مع الرئيس اميل لحود في بيروت بتاريخ٣/ /٢٠٠٢ الأمورَ التالية: ١) إزالة جميع الصعوبات والقيود التي سَبَقَ للجانب اللبنانيّ أنْ طرحها لتسهيل عمليّة تبادل المنتجات الوطنيّة المنشإ بين البلديْن وتطويرها. ٢) الموافقة على اقتراح الجانب اللبنانيّ القاضي بإقامة سدّ على نهر العاصي في الموقع المناسب، وعلى المشروع المتفق عليه لإقامة سدّ مشترك على النهر الكبير الشماليّ. ٣) إعادة دراسة موضوع جدولة الديون المترتّبة على كهرباء لبنان ابتداءً من ٢٠٠٣/١/١، وإعفاء لبنان من نسبة ٥٠٪ من قيمتها الاجماليّة. ٤) إعادة النظر بسعر بيع الغاز السوريّ إلى لبنان على ضوء المقترحات المقدَّمة من الجانب اللبنانيّ. ٥) التعاون مع الحكومة اللبنانيّة في مجال تشجيع الزراعة بصفة عامة، وزراعة القطن في البقاع وعكّار، واتّخاذ جميع الإجراءات المطلوبة من أجل ذلك. ٦) دراسة إمكانيّة إقامة مصنع مشترك للغَزْل والنسيج في عكّار، ومصنع مشترك للتبغ والتنباك في البقاع، ومصفاتيْن مشتركتيْن لتكرير النفط في طرابلس والجنوب.

لقد جاءت هذه التوجُّهات لتُكْسب العلاقاتِ الاقتصاديّةَ بين سوريّة ولبنان دفعًا جديدًا، باتجاه العمليّة الإنتاجيّة، وإشاعةِ جوّ من الثقة، وإيجاد مناخ إيجابيّ يَسْمح للاقتصاد اللبنانيّ ـ إلى جانب إجراءات أخرى ـ بالخروج من أزمته الراهنة، إضافةً إلى ما يَنْتج عن ذلك من توثيق للعلاقات الاقتصاديّة وإخراجها من دائرة التبادل التجاريّ إلى دائرة المَدْخل الإنتاجيّ والتنسيق الاقتصاديّ. وهو أمر لا غنى عنه في مسيرة التكامل الاقتصاديّ المنشود بين البلديْن.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى ضرورة ضمّ قُطْر عربيّ أو أكثر في السعي إلى إقامة ما يُدعى بـ «مثلّثات النموّ»، حيث تجري إعادةُ هيكلة للاقتصادات الوطنيّة تَسْتهدف عن طريق إقامة مؤسسات إنتاجيّة جديدة للأداء الاقتصاديّ (على غرارِ ما تمّ في دول جنوب شرق آسيا) ما يمهِّد الطريقَ أمام انطلاقة اقتصاديّة جديدة تبدأ بين سوريّة ولبنان، ثم تتوسّع باتجاه المنطقة العربيّة برمتها. فالبعد الاقتصاديّ القوميّ يمكن أن يَحلّ الكثيرَ من الإشكالات القائمة حاليّاً في وجه إدخال تطويرٍ عمليّ على العلاقات الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة: فهو إذ يَسْمح بتوسيع رقعة السوق، فإنّه يَسْمح أيضًا بتسهيل عمليّة إعادة هيكلة الصناعة ورفْدِ السوق الواسعة بالمنتجات الزراعيّة، إضافةً إلى أنّه سيَسْمح بتحسين أداء المؤسسات التمويليّة والخدميّة، ويُحسِّن المناخَ الاستثماريّ، ويُدْخل مرونةً أكبرَ إلى حركة رأس المال. فهل من خطوة جديّة في هذا المجال؟!

منير الحمش

باحث اقتصاديّ سوريّ. مدير عام المركز العربيّ للدراسات الإستراتيجيّة.